ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثامنة : العدد الواحد والثلاثون - رجب ١٤٢١ هـ - أكتوبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٠ م

■ مصحف شريف كُتِبَ سنة ١٢٦٨ هجريَّة

A copy of the Holy Quran written in the year 1268 after Hijra

تطور علاقة السلطة الموحدية بفقهاء المذهب المالكي إلى عهد يعقوب المنصور

الأستاذ/ محمد المغراوي
كلية الآداب
الرباط - المغرب

قامت دولة الموحدين في وقتٍ كانت فيه أهم معارك الفكر الإسلامي قد خفتت حدَّتها ، وبعضُها قد حُسم بشكلٍ من الأشكال، واستوت المذاهب السنيَّة على قاعدةٍ من الاعتراف الكامل أو الحذر بين دول «الخلافة» أو «السلطنة» الإسلامية والعلماء والفقهاء.

وقد حاول محمد بن تومرت، من خلال مشروعه الفكري الإصلاحي ، أن يدفع في اتجاه انخراط المغرب الأقصى بالأساس - ثمّ باقي بلاد المغرب - في سياقٍ فكريّ إسلامي ، اتَّسم بنوعٍ من التوافق الحاصل بين المذاهب الفقهيّة السنيّة والمذهب الأشعري في البلدان الإسلامية. ومن هذا المنطلق ارتكز المشروع التومرتي على قراءة نقدية للواقع الفكري والسياسي والاجتماعي للمغرب في عهد المرابطين. وراهن، منذ البداية، على ضرورة التغيير والإصلاح في الاتجاه الذي كان يرى فيه تحقيق الانخراط المطلوب[1]. إنّ هذا التوجّه سيؤطِّر إلى حدٍّ بعيد علاقة الدولة الموحدية بـ «النخب العالمة» بصفته تعبيرًا عن هويّة هذه الدولة ، وليس خيارًا ظرفيًّا محضًا ، أو ورقة سياسية.

لقد ربط ابن تومرت الإصلاح بإعادة الاعتبار للتوحيد وللمصادر الأصليّة للتشريع في الممارسة الفقهيّة والسياسيّة[2]، وقد حاول خلفاؤه أن يلتزموا بهذه الاستراتيجية التغييرية، لكن كان عليهم في الوقت نفسه أن يتصرفوا بحذر مراعاةً للمتغيرات والانعطافات، التي كانت الدولة تمرّ فيها، وهذا ما أدّى بهم إلى تبنّي مواقف متأرجحة بين التردّد والاستفزاز للمذهب المالكي وفقهائه، مع حرصهم على قدرٍ من التوفيق بين الإصلاح الفكري والإصلاح السياسي. لكنّ التطورات التي عرفتها عهودهم أدَّت إلى التركيز على خيار بناء الدولة على حساب خياراتٍ أخرى، راهن عليها المهدي بن تومرت.

عرفت الدولة الموحدية في بدايتها تدفّق العلماء والأدباء على مرّاكش، وظهر من بعضهم التقرّب من الخطّ الفكري للدولة، فسارع عبد المؤمن بن علي إلى تأسيس هيئة علميّة، عُرفت باسم «طلبة الحضر»[3]، تمييزًا لها عن هيئة «الطلبة»، التي كان ابن تومرت قد جعلها ضمن طبقات الموحِّدين، وكان قصد عبد المؤمن

من إحداث هذه الهيئة العمل على استيعاب «النخبة العالمة»، التي أخذ بعض أعضائها يقبلون على «علوم المهدي»[٤]، وانخرط بعضهم في سلك الدعوة الموحّديّة، وأصبحوا بذلك من الأطر العلميّة للدولة، التي أبدت بدورها اهتمامها بهم، ورعايتها لهم، ثمّ تعيين شيخٍ لهم سُمّي «مزوار الطلبة»، أو «شيخ الطلبة»[٥]. لكن ظلّت أدوار «طلبة الحضر»، مع ذلك، محدودة في الخطابة بين أيدي الخلفاء، والقيام بالدعاية والاستنساخ «لعلوم المهدي»، دون أن يتمكّنوا من الانكباب على المشروع التومرتي وتطويره وتخليصه من عناصر الضعف فيه؛ ليتجاوز الانتقادات التي وُجّهت إليه، وليصبح قادرًا على مسايرة التطورات الفكريّة وغيرها، مع العلم بأنّ بعض أعضاء «طلبة الحضر» كانوا من كبار العلماء؛ أمثال أبي محمد ابن المالقي (ت ٤٧٥هـ)، وأحمد بن عتيق بن جرج الذهبي (٥٥٤ – ٦٠١هـ)[٦]. ويظهر أنّ هذا القصور كان له انعكاسات سلبيّة على علاقة الخلافة الموحديّة بالعلماء والفقهاء، التي ظلّت ملتبسةً أحيانًا وغير واضحة المعالم، وتراوحت بين التقريب والإكرام والحذر والاستفزاز. فما القضايا الأساسية إذًا التي تحكّمت في هذه العلاقة، وما الخلفيات التي كانت تُوجّه مواقف كلّ من الخلفاء والعلماء؟

١ - مسألة الأشعرية

لم تكن علاقة ابن تومرت بالأشعرية رغبة محضة في استيراد مذهب كلامي من المشرق، أو النضال من أجل نشره على نطاقٍ واسع مزايدةً على المرابطين، بل إنّ تركيزه على هذا المذهب بالذات كان يعكس همًّا فكريًّا، يترجم الرغبة في الاندماج في سياق سنّي عام، يكرّس انتصار المذاهب السنيّة والمذهب الأشعريّ على المذاهب الباطنيّة الشّيعيّة والتأثيرات الاعتزاليّة.

ومما يلاحظ أن ابن تومرت لم يتبنَّ الأشعرية بكلّ حرفية، وإنما خالفها في مجموعة من الآراء[٧]، كما أنّه لم يكن أوّل من أدخلها إلى المغرب، فقد كان علماء الغرب الإسلاميّ، عمومًا، على اتصالٍ بالأشعرية وبأعلامها بالمشرق، وظهرت لبعضهم تآليف فيها[٨]. وقد عرف العصر المرابطي مجموعة من الفقهاء تبنّوا الأشعرية، ودافعوا عنها، كأبي الوليد ابن رشد الجدّ (ت ٥٢٠هـ) قاضي الجماعة بقرطبة، وحافظ المذهب المالكي في عصره، الذي ذهب بعيدًا في نصرة المذهب الأشعري عندما أفتى بـ «التأديب بالضرب» لمن ينتقص من أعلامه وأئمته، عادًّا إيّاه «مذهب أهل الحق»[٩]. ومع ذلك ظلّ الاهتمام بهذا المذهب محصورًا بين العلماء؛ فعمل ابن تومرت على تعميمه بعد تبسيط بعض مقولاته ليلائم إدراك العوام[١٠].

لقد أسفر اتصال ابن تومرت بالوسط السياسي والعلمي المرابطي عن سوء تفاهم، أدّى إلى تنافر وعداء. والواقع أنّه قد استعصى على المرابطين وبعض فقهائهم فَهْمُ أبعاد ابن تومرت فيما كان يدعو إليه، وترجم سلوكه سياسيًّا، مما أدّى إلى استحالة التفاهم بين عقليتين، إحداهما تأصيليّة وذات نزعة عقليّة، تُحرّكها يقظة إزاء المشكلات التي كان الاجتماع الإسلاميّ يعاني منها، والأخرى محافظة ذات نزعة فروعيّة مقلّدة.

من الضروري تأكيد نجاح ابن تومرت، ولو بعد وفاته، في غرس الأشعريّة بالوسط المغربي، حيث نرى أن موضوعها قد حُسِمَ بصورةٍ شبه كاملة بعد العصر المرابطي، حيث تفهّم فقهاء المذهب المالكي، خلال العصر الموحدي، سياق طرح موضوع الأشعريّة، كما أنهم استجابوا لمضمونها التأويليّ، وذلك عبر جهود العلماء أنفسهم، التي استفادت من جهود ابن تومرت وخليفته عبد المؤمن، الذي كان قد أصدر أمرًا يلزم العامّة، ومن في الديار، بقراءة العقيدة التي أولها: «اعلم أرشدنا الله وإيّاك»، وحفظها وتفهّمها[١١]، حتى أصبح التلازم بين الفقه والعقيدة الأشعريّة سمة للمذهب المالكي بالغرب

تطور علاقة السلطة الموحدية بفقهاء المذهب المالكي إلى عهد يعقوب المنصور

الإسلاميّ، وأصبحت قلّة من الفقهاء هي التي ظلّت وفيّة لمذهب السلف في العقيدة. ومن هنا لم يعرف العصر الموحدي تناقضًا بين «أيديولوجية» الدولة وبين الفقهاء على مستوى العقيدة، إذا استثنينا موقفهم المنكر للمهدويّة والعصمة اللتين ادّعاهما ابن تومرت، واللتين ظلّ المتحمّسون لهما أساساً هم أشياخ الموحدين، بينما تؤكّد بعض الإشارات التاريخية أن الخليفتين يوسف بن عبد المؤمن، وابنه يعقوب المنصور على الأقلّ، لم يكونا يؤمنان بهما، ومع ذلك لم يُعلنا استنكارهما والتخلّي عنهما[١٢]، حفاظًا منهما على وحدة صفّ الموحِّدين، وتماسك دولتهم.

٢ - فقه الفروع

انتقد ابن تومرت بشدّة الحالة التي آلَ إليها الفقه في عصر المرابطين، من تشعّب في الآراء، وتراكم في الأقوال العارية من الدليل الشرعي في الغالب، ولم يكن في موقفه هذا رافضًا لمذهب الإمام مالك، ولكنه كان يريد الرجوع إلى الأصول الحديثيّة للمذهب، فقام باختصار كتاب (الموطأ)[١٣].

لقد كان هدف ابن تومرت تحرير العقل الفقهي من النزعة الفروعية التي يحكمها الجمود والتقليد، بل التقديس لكلّ قولٍ أو صاحب قول في المذهب، بغضّ النظر عن طبيعة مصادره، والرجوع من ثمّ إلى أصول التشريع الإسلامي، متمثلة في القرآن والسنّة والإجماع[١٤]، مع إعادة الاعتبار لعلم أصول الفقه، وللعقل بصفته أداة للاجتهاد والاستنباط والتأويل.

لقيت آراء ابن تومرت وفِكَره في الموضوع اهتمامًا واستجابة قويين لدى تلميذه عبد المؤمن بن علي، الذي رسّخها بدوره لدى ابنه وخليفته يوسف، ومع ذلك لم يذهب بعيدًا في محاربة فقه الفروع[١٥]. أمّا ما ذكره ابن أبي زرع من كون عبد المؤمن قد قام سنة ٥٠هـ بإحراق كتب الفروع، وردّ الناس إلى قراءة الحديث[١٦]، فلا نشكّ في أنه جزءٌ من المبالغات التي أحاطت بالموضوع في (الأسطغرافيا) اللاحقة لعصر الموحدين، مع أنّ سنة ٥٠هـ المذكورة قد شهدت فعلاً حدثًا له صلة بالموضوع، يتمثّل في اجتماع عبد المؤمن بمجموعة من كبار فقهاء المذهب المالكي، عبّر لهم فيه عن موقفه النقدي من فقه الفروع، فانبرى أحد الحاضرين، وهو الفقيه الأندلسي أبو محمد بن زرقون (ت ٥٨٦هـ) للدفاع عن المذهب والردّ على انتقاداته[١٧]، ممّا جعل عبد المؤمن يتحفّظ في القيام بخطوة عمليّة في الموضوع، واكتفى بهذا الموقف الذي يظهر أنّ قصده منه كان جسّ نبض الفقهاء.

وبالمقابل يؤكّد النويري أنّ عبد المؤمن جمع الناس على مذهب مالك في الفروع وعلى المذهب الأشعري في العقيدة[١٨]، وهذا الخبر ينطوي - كما يبدو - على التباس يدعو للتحفّظ على أساسِ أنّ اجتماع المغاربة على مذهب مالك في الفقه لا يُعزى إلى جهود عبد المؤمن، وإنّما إلى عوامل فكريّة وسياسيّة واجتماعيّة ترتبط بطبيعة المذهب من جهة، وبتاريخ استقراره وترسّخه في بيئة الغرب الإسلامي لمدّة طويلة قبلَ الموحدين[١٩].

أمّا يوسف بن عبد المؤمن، الذي تذكر المصادر تضلّعه في العلوم الشرعيّة واللغويّة والفلسفة[٢٠]، فإنه سيستفيد - فيما يبدو - من تجربة أبيه، حيث لا تحدثنا المصادر عن اصطدامه بفقهاء المذهب المالكي، على الرغم من أنّه كان يخفي موقفًا رافضًا لفقه الفروع[٢١].

وفي الواقع ليس هناك أسباب محدّدة وراء تحفّظ الخليفتين عبد المؤمن ويوسف في محاربة فقه الفروع، لكنّ تحليل الظروف العامّة، التي مرّت بها خلافة عبد المؤمن، يدفعنا إلى تأكيد أنّه كان في أَمسِّ الحاجة إلى تعاطف الفقهاء بالأندلس خاصّة، نظرًا لما شَهِدَه عهده من اضطرابات وثورات وفتوحات[٢٢]. في حين انشغل يوسف بأحداثٍ مماثلة، إضافةً إلى انهماكه في إتمام بناء الدولة، وترسيخ أسسها، وحماية الرقعة

الشاسعة، التي ورثها عن أبيه، إضافة إلى جانب أنّ الطبيعة الهادئة لشخصية هذا الخليفة، وميوله العلمية القومية، وتقريبه لأهل العلم والفلسفة، كلها أسباب تفسّر عدم إثارته لزوبعة إزاء فقه الفروع وأهله.

من الواضح أن ظروفًا كثيرة قد تغيّرت بعد وفاة يوسف وتولّي ابنه يعقوب المنصور السلطة. وإذا كانت المصادر تُجمع على أنّ عهد هذا الخليفة يمثّل أوج قوّة دولة الموحدين، فإنّ هذا الأوج لا يخلو من توترات، من بينها التصعيد الواضح الذي عرفه موقف الخليفة المنصور من فقه الفروع، والذي بادر منذ بداية خلافته إلى التعبير عنه للفقيه أبي بكر بن الجدّ الفهري (ت ٥٨٦هـ)، الذي كان أحد حفّاظ المذهب المالكي، مؤكدًا عزمه على الرجوع إلى الكتاب والسنّة أو السيف، ومستنكرًا تشعّب أقوال الفقهاء وتعدّدها في المسألة الواحدة في كتب الفروع[٢٣]. لهذا لم يفتأ أن أمر بإحراق «مدوّنة سحنون» وباقي كتب المذهب المعتمدة كـ (كتاب ابن يونس..)، و(نوادر ابن أبي زيد القيرواني)، و«مختصره»، و(كتاب التهذيب) للبراذعي، و(الواضحة) لابن حبيب، وغيرها[٢٤]، فتمّ إحراقها في كلّ بلاد المغرب. وأكّد عبد الواحد المراكشي، الذي عاين عملية الإحراق بمدينة فاس، أنّ المنصور «كان قصده في الجُمْلَة محوَ مذهب مالك وإزالته من المغرب مرّة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث. وهذا المقصد كان مقصد أبيه وجدّه، إلاّ أنهما لم يظهراه»[٢٥]، وكانت نتيجة هذه الحملة أن «انقطع في أيّامه علم الفروع»[٢٦]؛ لأنّ هذا الخليفة كان قد «تقدّم إلى النّاس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيءٍ منه، وتوعّد على ذلك بالعقوبة الشديدة»[٢٧].

مثّل إحراق كتب الفروع خطوة أولى في مشروع إصلاحي، استهدف أساسًا الرجوع إلى العمل بالكتاب والسنّة، لكنّه تمّ في جوٍّ طبعه التهديد والزجر لبعض الفقهاء المالكية، وقد جعلت الإسطوغرافيا المرينيّة هذا الموقف سمة لعصر المنصور، منطلقة – بلا شكّ – من رواية المعجب التي تقدّم تفاصيل دقيقة بسبب معاصرة هذا المؤرخ لما يحكي عنه. وقد شجّع المنصور بالمقابل الاهتمام بالحديث النبويّ تدريسًا وتأليفًا، وبادر بالأمر بجمع أحاديث الصلاة من كتب الحديث العشرة[٢٨]، على غرار ما فعل ابن تومرت بأحاديث الطهارة، وفرض الخليفة تشجيعات ماديّة في سبيل نشر مجموعه الحديثي[٢٩]، كما أصدر أمرًا بقراءة البسملة في الصلاة[٣٠] على عكس ما هو معمولٌ به في المذهب المالكي.

لقد تركت عملية إحراق كتب الفروع أصداء واسعة، ترجمها بعض العلماء والشعراء في قصائدهم في مدح عمل المنصور والتنويه به، مثل الفقيه الأندلسي عبدالله بن حوط الله الأنصاري، الذي يقول[٣١]:

أيا طالِبًا دينَ النبيِّ محمَّد
على حين عمَّ الحقُّ وانتشرَ العدلُ

عليكَ كتاب اللّهِ والسننَ التي
رَوَاها رسولُ اللّهِ والعدلُ فالعدلُ

هما الحقُّ والبرهانُ والنورُ والهُدى
فما لَهُما عِدْلٌ ولا عنهما عَدْلُ

ودعْ عَنكَ آراءَ الرِّجالِ فَما لمثْـ
ـترِيها بدينِ اللّهِ صرفٌ ولا عدلُ

ومن جهته أشاد قاضي الجماعة، الظاهريّ المذهب، محمد بن علي بن مروان، بذلك في قوله[٣٢]:

قَطَعتُمْ فروعًا أضَرَّت بأصلها
ألا هكذَا من كانَ بالحقِّ يشملُ

وأشاد الشاعر الشهير ابن الياسمين هو الآخر بهذه الحملة بقوله[٣٣]:

تطور علاقة السلطة الموحدية بفقهاء المذهب المالكي إلى عهد يعقوب المنصور

نـبـذتُـم مـقـالـةَ هـذا وهـذا
فـــزالَ المِراءُ وقـــلَّ الخِصَـــام

وَأثـبـتُـم قـولَ مـن لـفـظُـه
هـو الحقُّ والشـرعُ مـنـه يـقـومُ

فما أسباب إحراق كتب الفروع إذًا وما رافقها من حملة دعائية؟

يبدو أنّ عملية الإحراق هذه جاءت نتيجة طبيعية لميول فكرية، تشكّل جزءًا من «أيديولوجية» الدولة الموحديّة، وكذلك نتيجة لقناعات يعقوب المنصور وميوله الحديثية[٣٤]، وإعجابه الشديد بابن حزم الظاهري[٣٥]، الذي دفعه إلى تقريب عددٍ من العلماء ذوي الميول الظاهرية والحديثية، فعيَّن منهم بعض قضاة الجماعة[٣٦]، بل إنّه استقضى بعض الفقهاء الشافعيّة القادمين من المشرق[٣٧]، مقلِّدًا في ذلك والده يوسف، الذي كان قد عيَّن بعضهم في القضاء[٣٨]. وظلّ المنصور مع كلّ هذا مقرّبًا لعلماء المذهب المالكي، معتنيًا ببعض أعلامهم؛ لكونهم كانوا يشكّلون الأغلبيّة الساحقة من العلماء.

وجديرٌ بالذكر أنّ موقف الموحِّدين من فقه الفروع، الذي تراوح بين النقد والتحفّظ والمحاربة، لم يستطع أن يُهمِّشَ التراث الفقهي المالكي، حيث ظلّ اهتمام الفقهاء «بالمدونة» قائمًا على مستوى التدريس والتأليف[٣٩]، لكن ظهر إلى جانب ذلك اهتمامٌ ملموس بالحديث النبويّ وعلومه، ووقع الانفتاح في حدودٍ ضيِّقة على المذاهب الفقهية السنيَّة الأخرى، وبخاصّة المذهب الظاهري، واستطاع الفقهاء أن يسايروا الوضعيَّة الجديدة ويتعايشوا معها.

ويظهر أنّ الموقف المتردّد من الفقهاء (الفروعيين) لم يكن يخصّ الموحِّدين وحدهم، بل نلمسه لدى بعض العلماء، أمثال أبي الوليد ابن رُشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، الذي كان موقفه من هؤلاء الفقهاء ينسجم تمامًا مع موقف الخليفة المنصور، لكن من منطلق تحليل أصول الاستدلال والاجتهاد عندهم، وذلك ما يظهر بوضوح من خلال هذا النصّ الذي يقول فيه: «ولأن ههنا طائفة تشبه العوام من جهة، والمجتهدين من جهة، وهم المسمَّون في زماننا هذا أكثر ذلك بالفقهاء، ينبغي أن ننظر في أيّ الصنفين أولى أن نلحقهم، وهو ظاهرٌ من أمرهم أنّ مرتبتهم مرتبة العوام، وأنّهم مقلِّدون، والفرق بين هؤلاء والعوام أنّهم يحفظون الآراء التي للمجتهدين، فيخبرون عنها العوام، من غير أن تكون عندهم شروط الاجتهاد، فكأنَّ مرتبتهم في ذلك مرتبة الناقلين عن المجتهدين، ولو وقفوا في هذا لكان الأمر أشبه، لكن يتعدّون فيقيسون أشياء لم ينقل فيها عن مقلِّديهم حكم على ما نقل عنه في ذلك حكم، فيجعلون أصلاً ما ليس بأصل، ويصيّرون أقاويل المجتهدين أصولاً لاجتهادهم، وكفى بهذا ضلالاً وبدعة»[٤٠].

ومن جهتهم اتّهم الفقهاء ابن رشد حينما استقضي بإشبيلية ثم بقرطبة، وصنّف في الفقه كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)، بأنّه سرق هذا الكتاب ونسبه لنفسه بعد زيادة بسيطة فيه؛ لأنّه كان «غير معروفٍ بالفقه، وإن كان مقدّمًا في غير ذلك من المعارف»[٤١]. ونستبعد أن يكون موقف ابن رشد مسايرة محضة منه لموقف السلطة الحاكمة؛ لأنّ هذا الفيلسوف تبنّى موقفًا مخالفًا للدولة ذاتها في مسألة كانت تعدّها حيوية، هي مسألة الأشعرية.

إنَّ مسألة إحراق كتب الفروع لا تزال في حاجة إلى مزيدٍ من الكشف والإيضاح على ضوء الإشارات القليلة والمتفرقة الموجودة حولها، في كتب التراجم والطبقات والنوازل خاصّة؛ لتوضيح منطلقات جميع الأطراف ومواقفهم.

٣ - نكبة بعض الفقهاء

يلف غموضٌ كثيف مسألة النكبة التي تعرّض لها بعض الفقهاء المالكية في هذا العصر، مما يفرض

تناولها بشيءٍ من الحذر، وبخاصّة أمام قلّة المعطيات وشُحّ الإفادات، سواء في المصادر المعاصرة أو اللاحقة لعصر الموحّدين. ومع أنّنا لم نقف على أخبارٍ صريحة عن متابعة الفقهاء، بسبب فِكَرهم أو ميولهم المذهبية في عهدي عبد المؤمن وابنه يوسف، اللذين أشرنا إلى حرصهما على عدم إثارة الفقهاء، وذلك ما يظهر مثلاً من الطريقة التي عالج بها عبد المؤمن ثورة القاضي عياض بسبتة[٤٢]، فإنّنا نسجّل بالنسبة لعهد يوسف بعض الأخبار التي تدعو إلى الاهتمام:

الأول: يتمثّل في قتل أحد العلماء المالكيين، وهو علي بن صالح العبدري، المعروف بابن أعزّ النّاس، الذي كان كبير فقهاء شرق الأندلس، «ورأس مفتيها ومشاوريها... وقتل مظلومًا سعاية عند السلطان في رمضان سنة ٥٦٦هـ»[٤٣].

أمّا الثاني: فيخصّ القاضي محمد بن إبراهيم بن أحمد بن خزر الحكمي، المعروف بابن سعد العشيرة الغرناطي، الذي «سُعيَ به إلى السلطان، فقتل مظلومًا سنة ٥٦٧هـ»[٤٤]، لكنّ المصادر التي أوردت هذين الخبرين لا تعرج على ذكر الأسباب، وتكتفي بالإشارة إلى الظلم الذي ألحقه السلطان بهؤلاء العلماء.

ويتمثّل الخبر الثالث في سجن أحد كبار حفّاظ المذهب المالكي في المغرب في عهد يوسف بن عبد المؤمن، وهو عبدالله بن محمد بن عيسى التادلي (ت ٥٩٧هـ)، الذي كان يحفظ «المدونة» عن ظهر قلب، وشغل منصب القضاء بفاس وببسطة بالأندلس، وقد جمعه السجن مع عالمٍ آخر هو أبو عبدالله محمد بن عياض (ت ٥٧٥هـ)، الذي كان هو الآخر قاضيًا بدانية. ولا ندري ما أسباب سجن هذين العالمين، كما لا ندري أسباب تعرّض أبي محمد التادلي للنفي إلى مكناسة في عهد المنصور، التي ظلّ مستوطنًا بها إلى وفاته[٤٥].

تصوّر الإسطوغرافيا اللاحقة للعصر الموحّدي عهد يعقوب المنصور بأنّه عهد مطاردات ومحن للمذهب المالكي وفقهائه، وعلى الرغم مما في هذا التصوير من مبالغات[٤٦]، إلاّ أنّه في الواقع قد انطلق من بعض الأخبار والحوادث التي شهدها العصر فعلاً، فقد تعرّض بعض الفقهاء الأندلسيين للنكبة على يد السلطة الموحّدية سنة ٥٨٦هـ، وتبقى الأسباب دائمًا غير معلنة، فبعض المصادر تُرجِع السبب إلى بعض الوشايات التي قام بها أحد المقرّبين من الخليفة، وهو الطبيب الشهير أبو بكر بن زهر (٥٠٧ - ٥٩٥هـ)[٤٧]، ومع ذلك لا ندري هل كانت هذه الوشاية تصفية حسابات شخصية محضة، أم أنّ الأمر كان يتعلّق بموقف ما من السلطة ورموزها، ولا سيّما أنّ ابن زهر نفسه كان قد وُشِيَ به إلى المنصور في شأن اشتغاله بالفلسفة[٤٨].

إنّ الصرامة التي عومل بها مجموعة من الفقهاء في عصر المنصور تدلّ على أنّ الأمر كان يتعلق فعلاً بخلفيّات مذهبية، فقد عُذِّب الفقيه أبو الحسين ابن زرقون (ت ٦٢١هـ) وهو «شيخ المالكية، ومن كبار المتعصبين للمذهب»[٤٩] وصاحب التآليف في الفقه المالكي ككتاب (تهذيب المسالك إلى تحصيل مذهب مالك)، كما ألّف في الردّ على ابن حزم كتاب (المعلى في الرد على المحلى)، وسجن بمدينة سبتة[٥٠]، ثم أحرقت كتبه التي ورثها عن أبيه الفقيه أبي محمد ابن زرقون، الذي سبقت الإشارة إلى رده على عبد المؤمن في شأن فقه الفروع. وكانت المكتبة المحروقة «تقاوم مالاً جسيمًا وتساويه، في كلّ صنفٍ تشتمل عليه من الرأي»[٥١]. وأُوذي مع أبي الحسين ابن زرقون نظيره في العلم والدفاع عن المذهب المالكي الفقيه محمد بن علي بن خلف التجيبي (ت ٥٩٦هـ)، الذي أثّرت فيه النكبة حتى انقبض عن الناس، ولزم بيته[٥٢]، وتوبع معهما الفقيه أبو محمد عبد الكبير بن محمد بن عيسى الغافقي (ت ٦١٧هـ)، لكنه اختفى عن الأنظار مدة تلك المحنة، فنجا من الأذى[٥٣].

ويظهر أن محنة هؤلاء الفقهاء قد طالت، فالرُّعيني عند حديثه عن أبي الحسين ابن زرقون يذكر أنه «طال سجنه بمدينة سبتة»[٥٤]، ومع ذلك لا يتوافر لدينا أيّ معطى مضبوط عن المدة التي استغرقتها المحنة،

والتي يظهر أنها عزّزت مكانة الفقهاء المنكوبين لدى العامة، حيث «احتفل الناس لجنازة محمد بن علي بن خلف التجيبي، وأسِفُوا لفقده وأثنوا عليه»(٥٥).

وإلى جانب هؤلاء نقف على إشارة إلى الفقيه أبي بكر الجياني، الذي توفي بالسجن «بعد امتحان من أبي يوسف»(٥٦) في حادثة مستقلة، لكنها تشترك مع سابقاتها في إعراض المصادر عن الالتفات إلى ذكر الأسباب.

من الواضح أنّ الطريقة التي أُوذي بها هؤلاء الفقهاء تدل على أنّ الدولة الموحدية أرادت من خلالهم أن تؤكّد جدّيتها في مواجهة فقه الفروع وأهله، وذلك عند عزم المنصور على «ترك التقليد والعمل بالحديث»(٥٧)، ولا نستبعد – اعتمادًا على بعض الإشارات – أن تكون متابعة الفقهاء المذكورين قد اقترنت فعلاً بحادثة إحراق كتب الفروع، على الرغم من صمت أغلب المصادر عن ذلك، حيث إنّ هذا الصمت، من طرف معاصري الموحدين خاصّة، قد يفسّر بتحاشي إثارة موضوع ساخن.

هناك مجموعة أخرى من العلماء تعرّضوا للعقوبة على يد المنصور، لكنّ الأسباب كانت محدَّدة، كالقاضي أبي الخطاب ابن دحية الذي صدرت عنه بعض التجاوزات في عمله، ففضّل الفرار إلى المشرق خوفًا من العقوبة(٥٨)، وقاضي إشبيلية الذي ارتشى في قضية الثائر الجزائري، وأطلق سراحه سنة ٥٨٦هـ، فقتل من أجل ذلك(٥٩)، وأحمد بن يحيى بن سعود العبدري الذي كان من جلساء المنصور ومعلمًا لأبنائه، وأقام عليه حدّ الخمر بين يديه عندما تأكّد من سكره(٦٠).

على الرغم من مظاهر التوتر التي أشرنا إليها، إلاّ أنّ عصر قوة الدولة الموحدية لم يعرف تحديًا من طرف الفقهاء، والعالم الوحيد الذي وقف بالمرصاد للموحدين في هذا العصر هو الثائر علي بن محمد بن رزين المعروف بالجزيري، الذي ظهر في عهد يوسف بن عبد المؤمن، واستمر تنقله وإثارته للعامّة في أنحاء المغرب والأندلس إلى عهد يعقوب المنصور حيث أُلقي القبضُ عليه، وقتل سنة ٥٨٦هـ، وكان معظم أتباعه من العامّة(٦١)، لكن ثورته لم يكن لها أيّ علاقة بالمذهب المالكي، بل على العكس من ذلك، كان الجزيري يطالب بالرجوع إلى تعاليم المهدي بن تومرت، ويرى أن الموحدين تهاونوا في تطبيقها(٦٢).

خاتمة

لاحظنا من خلال ما سبق أنّ علاقة الخلفاء الموحدين الأوائل بفقهاء المذهب المالكي قد تراوحت بين التقدير والحذر، على أساس أنّ الخلفاء راهنوا على كسب ثقة الفقهاء؛ لإضفاء مزيدٍ من الشرعية على سلطتهم، التي كانت معاكسة مذهبيًّا لما كان عليه المغاربة في حدودٍ معيّنة. بينما وضع الفقهاء مجموعة من الاهتمامات في معادلة علاقتهم بالسلطة، أهمها قيامها بالجهاد في الأندلس، وإبطالها للمكوس والضرائب غير الشرعية، وغير ذلك من الإجراءات التي كان الفقهاء يرحّبون بها عادةً، دون أن ننسى طبعًا تخوفهم من بطش بعض الخلفاء وبخاصّة عبد المؤمن، الذي تصفه بعض المصادر بأنّه كان كثير السفك لدماء المسلمين(٦٣).

وعلى الرغم من أنّ إحراق المنصور لكتب الفروع قد استفزّ الفقهاء إلى حدٍّ كبير، إلاّ أنهم فضّلوا أن يقاوموا في صمت عن طريق الحفاظ على مذهبهم وتراثه، مع الأخذ بعين الاهتمام ببعض التعديلات التي أملتها ظروف العصر، كزيادة الاهتمام بعلم الحديث(٦٤).

ويجب التأكيد على أنّ المنصور – مع ما أقدم عليه – ظلّ على علاقة جيدة بأقطاب المذهب المالكي، مقرّبًا لهم، حريصًا على إرضائهم، ولا أدلّ على ذلك من تعريض الفيلسوف أبي الوليد ابن رشد وأصحابه(٦٥) للنكبة المعروفة سنة ٥٩٩هـ، استجابة لفقهاء قرطبة(٦٦)، وحفاظًا على توازنات كانت الوضعية الأندلسية الهشّة تفرضها. ●

الحواشي

١ – الرسالة المنظمة: ١٠٦ – ١٠٧، ورسالة في المبطلين، ضمن أعزّ ما يطلب: ٢٧١، وينظر: أيضاً: ٢٥٨.

٢ – الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي: ٢٤٧ – ٢٩٦، و
La Pensée d'Ibn Tümart: 9 - 14.

٣ – المعجب في تلخيص أخبار المغرب: ٢٠٠ – ٢٠٨، والإحاطة في أخبار غرناطة: ١/١٩٠، والموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم: ١٠١.

٤ – تاريخ المنّ بالإمامة: ٢٢٨ – ٢٣٠، والروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون: ١٢.

٥ – البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب: ١٣٩، والتكملة لكتاب الصلة: ٨٥٢/٢.

٦ – التكملة: ٢٤٧/١، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: ٣٥٨/١، والغصون اليانعة في شعراء المائة السابعة: ٣٦.

٧ – المهدي بن تومرت: ٣٥٧.

٨ – السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة: ٢١، والغنية: ١١٦، ٢٢٦ – ٤٩٢، والتكملة: ١/ ٢٦٩، ٤٣٩ – ٤٤٠، و
Essai sur la diffusion de l'Ascarisme en Ifriqua: 126 - 140.

٩ – فتاوى ابن رشد: ١/ ٣٢١، ٣٦٧، و: ٨٠٥/٢، ١٠٦٠.

١٠ – وقد خالف في ذلك الإمام الغزالي الذي ألّف كتابًا سمّاه إلجام العوام عن علم الكلام. طبع في القاهرة سنة ١٩٧٠م. ينظر أيضًا عن المرشدة: أعزّ ما يطلب: ٢٤١ – ٢٤٢، والمهدي ابن تومرت: ٤٤٧ وما بعدها، ومرشدة ابن تومرت وأثرها في التفكير المغربي، الكراسات التونسية: مج ٢٦، ع ١٠٣ – ١٠٤، ص ١٠٧ – ١٣٨، وعقيدة المرشدة للمهدي بن تومرت، مجلة البحث العلمي، ع٩، س ١٩٦٦، ص ١٧٥ – ١٨٥.

١١ – أخبار المهدي بن تومرت.

١٢ – المعجب: ٢٧٩.

١٣ – وسمّاه «محاذي الموطأ» يوجد مخطوطًا بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٢٢٢، وطبع بالجزائر سنة ١٩٠٧ في ٧٣٨ صفحة.

١٤ – Le Livre d'Ibn Tümart: 54.

١٥ – المعجب: ٢٧٨.

١٦ – الأنيس المطرب بروض القرطاس: ٩٥، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: ١٢٦/٢.

١٧ – موقف الموحدين من فقه الفروع، مجلة دعوة الحق، ع ٢٤٩، ص ٢٩.

١٨ – نهاية الأرب في فنون الأدب: ٤٨/٢٢.

١٩ – لا يزال النقاش غير محسوم حول أسباب اعتناق المغاربة المذهب المالكي، ينظر: مقدمة ابن خلدون: ٥٦٨، والفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي: ٩٧، ٢٣٩ – ٢٤٦، ومحاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي: ٢٧ – ٣٨.

٢٠ – المعجب: ٢٣٧.

٢١ – المرجع نفسه: ٢٧٨.

٢٢ – أخبار المهدي: ١٢٣ – ١٣٠، والقرطاس: ١٩٠ – ٢٠٣.

٢٣ – المعجب: ٢٧٨.

٢٤ – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٢٥ – المصدر نفسه: ٢٧٩.

٢٦ – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٢٧ – المصدر نفسه: ٢٧٨.

٢٨ – وهذه الكتب هي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، والموطأ، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن البزار، وسنن الدار قطني، وسنن البيهقي، ومسند ابن أبي شيبة. المعجب: ٢٧٩.

٢٩ – لايزال هذا المجموع مخطوطًا، بعنوان كتاب الترغيب في الصلاة، محفوظًا في الخزانة الحسنية تحت رقم ٤٤٧٨. ينظر المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

٣٠ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣٢١/٤.

٣١ – برنامج شيوخ الرعيني: ٥٦.

٣٢ – الغصون اليانعة: ٣١.

٣٣ – ابن الياسمين: ١٠.

٣٤ – مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي: ٦٢/١ وما بعدها.

٣٥ – الإحاطة: ٤١٩/٤، ونفح الطيب: ٢٣٨/٣.

٣٦ – خطة القضاء بالمغرب في عهد الموحدين: ٢٣٣ – ٢٣٤.

٣٧ – الذيل والتكملة: ٢١٧/٨، ونهاية الأرب: ٤٤٢/٢٢.

٣٨ – برنامج الرعيني: ٢٠٧، والبيان المغرب (قسم الموحدين): ١٥٦.

٣٩ – التكملة: ١٩٤/١، وعنوان الدراية: ٢٥٧. وصلة الصلة، ملحق بالذيل والتكملة: ٨/ ٥٠٢ – ٥٤٣.

٤٠ – الضروري من أصول الفقه: ١١٤.

٤١ – الذيل والتكملة: ٢٣/٦.

٤٢ – روض القرطاس: ١٩١، والاستقصا: ٢/ ١١٤ – ١١٦.

٤٣ – كفاية المحتاج بمن ليس في الديباج: ٢/٢٦١.

٤٤ – الذيل والتكملة: ٦/٢٠٥.

٤٥ – التكملة: ٢/٩٢١، وصلة الصلة (الملحق): ٨/٥٣٢، وجذوة الاقتباس: ٢/٤٢١، والابتهاج بمن ليس في الديباج: ١٣٧ – ١٣٨.

٤٦ – بيوتات فاس الكبرى: ١٩، ٥٣.

٤٧ – ٤٨ – بنو زهر، نظرات في تاريخ أسرة أندلسية: ١٦.

٤٩ – الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/٢٦٠.

٥٠ – برنامج الرعيني: ٣٧، والديباج: ٢/٢٦٠.

٥١ – المطرب بأشعار أهل المغرب: ٢٢١.

٥٢ – برنامج الرعيني: ٣٧، والتكملة: ١/٥٥٧، ونفح الطيب: ٢/٥٧.

٥٣ – برنامج الرعيني: ٣٧.

٥٤ – المصدر نفسه.

٥٥ – الذيل: ٦/٤٤٣.

٥٦ – عصر المنصور الموحدي: ٢٥٥.

٥٧ – نفح الطيب: ٢/٥٧.

٥٨ – الذيل: ٨/٢١٥.

٥٩ – البيان المغرب (قسم الموحدين): ٢٠٧ – ٢٠٨.

٦٠ – الذيل: ١/٥٦٤، والإعلام: ٢/١٠٣.

٦١ – Les siècles de la foi: ١٧٢.

٦٢ – المغرب في حلى المغرب: ١/٣٢٣، والبيان المغرب (قسم الموحدين): ٢٠٧ – ٢٠٨، ونفح الطيب: ٢/٤٦٤.

٦٣ – نهاية الأرب: ٢٢/٤٢٧.

٦٤ – جذوة الاقتباس: ٢/٣١٦.

٦٥ – التكملة: ٢/٦٨٤.

٦٦ – المعجب: ٣٠٥، والبيان (الموحدي): ٢٢٦.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية :

- **ابن الياسمين**، لعبد الله كنون، طبعة بيروت، د.ت.
- **الإحاطة في أخبار غرناطة**، للسان الدين بن الخطيب، تح. محمد عبدالله عنان، القاهرة، ١٩٧٣م.
- **أخبار المهدي بن تومرت**، لأبي بكر بن علي الصنهاجي، بيدق، تح. عبد الحميد حاجيات، ط٢، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦م.
- **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، لأحمد بن خالد الناصري، الدار البيضاء، ١٩٥٤م.
- **الإشارة في تدبير الإمارة**، لأبي بكر المرادي الحضرمي، تح. د. علي سامي النشار، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨١م.
- **الأنيس المطرب بروض القرطاس**، لابن أبي زرع، دار المنصور، الرباط.
- **برنامج شيوخ الرعيني، لأبي الحسن الرعيني**، تح. إبراهيم شبوح، دمشق، ١٩٦٦م.
- **بنو زهر، نظرات في تاريخ أسرة أندلسية**، لمحمد بنشريفة، منشورات كلية الآداب، أغادير، ١٩٩١م.
- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحدين)**، ابن عذاري المراكشي، تح. جماعة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥م.
- **بيوتات فاس الكبرى**، لابن الأحمر، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٢م.
- **تاريخ المنّ بالإمامة**، لعبد الملك ابن صاحب الصلاة، تح. عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٤م.
- **التكملة لكتاب الصلة**، لابن الأبّار القضاعي، تح. عزت العطار الحسيني، القاهرة، ١٩٥٥م.
- **جذوة الاقتباس**، لابن القاضي، دار المنصور، ١٩٧٤م.
- **خطة القضاء بالمغرب في عهد الموحدين**، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٩٧٨م.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لابن فرحون اليعمري، تح. محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، د.ت.
- **الذيل والتكملة**، لابن عبد الملك، تح. محمد بنشريفة، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، المغرب، ١٩٨٤م.
- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، لابن الأبار القضاعي، تح. محمد بنشريفة، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
- **رسالة في المبطلين**، ضمن أعز ما يطلب، للمهدي بن تومرت، نشر لوسياني، مطبعة فونطانا، الجزائر، ١٩٠٣م.
- **الرسالة المنظمة: للمهدي بن تومرت**، نشر عمار الطالبي، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٧٩م.

- **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، لابن غازي المكناسي، مطبعة الأمنية، الرباط.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- **الضروري من أصول الفقه، لأبي الوليد بن رشد**، تح. جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.
- **عصر المنصور الموحدي**، لمحمد رشيد ملين، الرباط، د.ت.
- **عقيدة المرشدة، للمهدي بن تومرت**، لعبدالله كنون، مجلة البحث العلمي، ع ٩، س ١٩٦٦م.
- **عنوان الدراية**، لأبي العباس الغبريني، تح. عادل نويهض، ط١، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٩م.
- **الغصون اليانعة في شعراء المائة السابعة**، لابن سعيد المغربي، تح. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- **الغنية**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تح. ماهر جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.
- **فتاوى ابن رشد**، لأبي الوليد بن رشد الجد، تح. محمد المختار التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
- **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي**، لألفرد بل، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١م.
- **كفاية المحتاج بمن ليس في الديباج**، لأحمد بابا التنبكتي، تح. محمد مطيع، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الرباط، ١٩٨٧م.
- **محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**، لعمر الجيدي، دار عكاظ، الرباط، ١٩٨٧م.
- **مرشدة ابن تومرت وأثرها في التفكير المغربي**، لسعد غراب، مجلة الكراسات التونسية، مج ٢٦، ع ١٠٣ - ١٠٤، ١٩٧٨م.
- **المطرب بأشعار أهل المغرب**، لأبي الخطاب ابن دحية، القاهرة، ١٩٥٤م.
- **مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي**، لعبد الهادي الحسيس، وزارة الأوقاف، تطوان، المغرب، ١٩٨٢م.
- **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، لعبد الواحد المراكشي، تح. محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، مطبعة الاستقامة، ١٩٤٩م.
- **المغرب في حلى المغرب**، لابن سعيد المغربي، تح. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- **مقدمة ابن خلدون**، لابن خلدون، ط بيروت، ١٩٨١م.
- **المهدي بن تومرت**، لعبد المجيد النجار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.
- **الموحدون في الغرب الإسلامي**، لعزّ الدين موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.
- **نفح الطيب**، لأحمد بن محمد المقري، تح. إحسان عباس، بيروت، ١٩٦٨م.
- **نيل الابتهاج بمن ليس في الديباج**، لأحمد بابا التنبكتي، على هامش الديباج، لابن فرحون، القاهرة، ١٣٥١هـ.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Dominique URVOY, La Pensée d'Ibn Tümart. Bulletin d'Etude Orientales, T. XXVII, 1974.
- GOLDZIHER (I.), Le Livre d'Ibn Tümart, Alger, 1903.
- IDRISS, (H. - R.), Essai sur la diffusion de l'Ascarisme en Ifriqua, Cahiers de Tunisie, T.1 No 2, 1953.
- Ferhat, Halinma, Le Maghreb aux XIIe et XIIIe siècles: Les siècles de la foi, Casablanca, 1993.